# مشابهة الظروف للحروف

# Similar adverbs to letters


الباحث: أسعد علي ياسين [١]

**Researcher: Asaad Ali Yassin [1]**

**E-mail: aay7336@gmail.com**

أ.د. إياد سالم صالح [٢]

**Prof.Dr. Iyad Salem Saleh [2]**

**E-mail: iyadsalim75@yahoo.com**

جامعة سامراء / كلية التربية [١][٢]

**University of Samarra \ College of Education [1][2]**



الكلمات المفتاحية: النحو، الكوفيين، البصريين، الإعراب، الاستدلال النحوي.

**Keywords: Grammar, Kufans, Basrans, parsing, grammatical reasoning.**

**الملخص**

تعد المشـابهة ظاهرة من الظواهر النحوية التي لها دور كبير في النحو العربية وتقرير أحكامه، فهي بطبيعتها تكون ضرباً من أضرب القياس الذي هو أحد أصول الاستدلال النحوي، والذي يستنبط من خلاله أحكام النحو، والمشابهة كذلك نوع من العلل النحوية التي لطالما فسَّر بها علماء النحو كثيراً من مسـائل النحو العربي وعوَّلوا عليها في تبيين المشـتركات التي تكون في الكلام العربي، والظروف من الكلام العربي الذي تأثرت بظاهرة المشابهة تـــأثراً أدى الى بناء تلك الظروف لما بينها من مشــابهة للحروف، وتعددت أوجه المشــابهة بين الظروف التي هي جزء من الأسـماء وبين الحروف، من المشـابهة المعنوية واللفظية والوضـعية والافتقارية، وكلها وجوه معتبرة من الشبه، غيرت حال هذه الظروف من الإعراب إلى البناء.

**Abstract**

Similarity is one of the grammatical phenomena that have a major role in Arabic grammar and the determination of its rulings. By its nature, it is a type of analogy that is one of the origins of grammatical inference, through which grammatical rulings are deduced. Similarity is also a kind of grammatical ills that grammar scholars have always explained a lot. One of the issues of Arabic grammar, and they relied on it to clarify the commonalities that are in Arabic speech, and the adverbs of Arabic speech that were affected by the similarity phenomenon, which led to the construction of those adverbs because of the similarity between them to the letters. There are many similarities between the adverbs that are part of the nouns and between the letters, from the moral, verbal, positivistic and lacking similarities, all of which are significant aspects of similarity, as the state of these adverbs changed from syntactic into non-syntactic.

**المقدمة**

الحمد لله رب العالمين، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فالظرف: "هو ما نصـب من اسـم زمان، أو مكان مقارن لمعنى (فِي) دون لفظها"(١)، فهو وعاء يحوي معناه الزمان مرة، والمكان مرة أخرى، وتنقسـم الظروف بطبيعتها إلى قسـمين، ظرف زمان، وظرف مكان، فظرف الزمان قد يكون قريباً من الفعل، لوجود دلالة الزمان في كليهما، أي: الفعل والظرف، وظرف المكان قريب من الاسم، لأنَّه يدل على الذات وهي بمجموعها من الأسماء، لا تنفصل عنها ولا تخرج، ولا تفارق صفاتها ولا علاماتها، فهي معربة في أصلها منصوبة، إلَّا ما كان قد عرض له عارض من الشبه بالحرف فبني، وللظرف مكلنة مهمة في كلام العرب، إذ يعوِّل عليه المتكلم في للدلالة على الزمان والمكان، وهو من الفضلات، ووجوده في الكلام له دور لا يسده غيره من الأسماء والأفعال والحروف، وقد ورد في كلام العرب بعض الظروف التي خرجت عن أصلها لعارض الشبه وبنيت، وهي: (إذْ، وإذَا، وأمسِ، وحيثُ، وقبلُ وبعدُ وأخواتهما، وقَطُّ، ولدَى، ومُذْ ومنْذُ) وهذه كلها من الأسماء التي ليس الأصل فيها أن تكون مبنية، ولكنَّها خرجت من هذا الأصل، لعارض الشبه الذي طرأ عليها، فكان لكل اسم منها وجه في شبه الحرف، أو أوجه متعددة، فكان هذا الشبه بين الاسم والحرف سبباً للبناء، وفي هذا البحث درسنا تلك الظروف التي بنيت، وبينا علة بنائها، وذكرنا أقوال علماء النحو في سبب البناء وإيراد أنواع الشبه في كل اسم من هذه الأسماء المبنية.

وقد جاء هذا البحث الذي درسنا فيه الظروف المبنية في سبعة مطالب، المطلب الأول: (إذ، وإذَا)، والمطلب للثاني: (أمس)، والمطلب للثالث: (حَيْثُ)، والمطلب الرابع: (قبل وبعد وأخواتهما)، والمطلب الخامس: (قَطُّ)، والمطلب السادس: (لَدَى)، والمطلب السابع: (مُذْ ومُنذُ)، ثم خاتمة البحث ونتائجه، وقائمة المصادر والمراجع، ونسأل الله أن نكون قد وفقنا في عرض هذا البحث.

**المطلب الأول: (إذْ، وإذَا):**

إذْ: "ظرف لما مضى من الزمان، تضاف تارة إلى جملة من فعل وفاعل، وتارة إلى جملة من مبتدأ وخبر"(٢).

إذَا: "وهي ظرف لما يأتي من الزمان بخلاف (إذْ)، وتضاف إلى الجملة بعدها من نحو: (أجيئُك إذا احمرَّ البسرُ، وإذا قَدمَ فلانٌ)، ونحوهُ"(٣).

فـــ(إذْ، وإذَا) من الظروف المبنية، وقد تكلَّم العلماء في سبب بنائها، فهي من الأسماء، والأصـــل في الأســـماء الإعراب، ولا يبنى منها إلَّا ما عرض عليه عارض البناء وهو شـــبه الحرف.

ـفابن ـبابشـــــاذ يرى أنَّ الافتقار ـللذي في (إذْ، وإذَا) واحتياجهما لما بعدهما هو علة بنائهما، فقال: "فـــ(إذْ، و إذَا) بُنيا لاحتياجهما إلى غيرهما من الإضافة إلى ما بعدهما"(٤).

فالحرف لا يكون له معنى إلا باتصـــاله بما بعده، وهذا ما يصـــطلح عليه علماء النحو بالشبه الافتقاري.

وأمَّا الجرجاني فعلل بناء (إذَا) لكونها متضـــمنة معنى حرف الجر، الذي يفيد الظرفية وهو (فِي)، فقال: "وأمَّا (إذَا)، فإنَّ بناءه لأجل تضـــمنه معنى الحرف الذي هو (فِي)، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ (جئتك إذْ خَرَجَ زَيدٌ)ـكان بمنزلة قولك (جِئتُك في زَمنِ خُروجِ زَيدٍ)،ـفإذ صـــيغ على معنى (فِي")(٥)، فهذا من الشبه المعنوي الذي جمع بين (إذَا)، و(فِي) كان سببًا قويًّا لبنائها.

أمَّا ابن مالك فيرى في بناء(إذْ) سببينِ، كل واحد منهما كافٍ لبنائها، فالأول هو بناؤها على حرفين، فهذا ما يصطلح عليه علماء النحو بالشبه الوضعي، وهو الذي يوافق فيه الاسمُ الحرفَ في عدد الحروف، والثاني الافتقار للجمل، فهي ملازمة للإضافة إلى الجمل، فلا تفرد، وإن افردت فلا تحصل بها فائدة يحسن السكوت عليها، يقول ابن مالك: "ولبنائها سببان كل واحد منهما كاف لو انفرد، أحدهما وضعها على حرفين لا ثالث لهما بوجه، الثاني لزوم افتقارها إلى جملة أو عِوَض منها وهو التنوين اللاحق في نحو يومئذ وحقّ تنوين العوض أن يكون عوضا من بعض كلمة"(٦)، فالشبه الموجب لبناء (إذْ) عنده يكمن في اثنين لا يضر إفراد أحدهما أو جمعهما، فلا تعارض بينهما، وهما: الشبه الوضعي، والشبه الافتقاري.

وعلة بناء (إذَا) عنده هي أنَّ (إذَا) الظرفية تتضمن معنى الشرط، فتشابه حرفه وهو (إنْ)، فيحصل بذلك بناء إذَا لوجود هذا الشبه، فقال: "وفي (إذَا) حين تكون شرطية توجب بناؤها لتضمنها معنى (إنْ) الشرطية"(٧)، فـــ(إذَا) الظرفية قد تتجرد للظرفية، وقد تتضمن الجزاء.

ولا يذهب ابن الناظم بعيداً عن والده في سبب بناء (إذْ، وإذَا) وهو الافتقار، فالأسماء المضافة للجمل عنده نوعان، نوع واجب الإضافة، ونوع جائز الإضافة، و(إذْ وإذَا) مما تجب إضافتها، إذ قال: "الأسماء التي تضاف إلى الجمل: منها ما يضاف إليها لزومًا، ومنها ما يضاف إليها جوازًا فما يضاف إلى الجملة لزومًا، وهو (حيثُ، وإذْ، وإذَا) فواجب بناؤه لشبهه بالحرف في لزوم الافتقار إلى جملة"(٨)، فالافتقار أحد وجهي البناء عند ابن مالك، وهو سبب بنائهما عند ابن الناظم، وكذا ناظر الجيش (٩)، والصبان(١٠).

بينما يرى الدسوقي (ت١٢٣٠هـ) أنَّ سبب بناء (إذ) وضعها على حرفين كما في (قدْ)، وهو الذي يسمى بالشبه الوضعي، إذ صرَّح قائلا:"بل العلة الشبه الوضعي على حرفين"(١١)، وخالف من قال بأنَّ الافتقار علة لبنائها.

فحاصل المسالة:

١. تكلَّم علماء النحو في سبب بناء (إذْ، وإذَا)، فقال ابن بابشاذ إنَّ الشبه الافتقاري هو سبب بنائهما، وتبعه فيه ابن مالك، وابن الناظم، وناظر الجيش، والصبان.

٢. قال الجرجاني إنَّ سبب بنائها هو تضمنها معنى (فِي)، أي: مشابهة (إذَا) لـــ(فِي) مشابهة معنويَّةً.

٣. زاد ابن مالك الشبه الوضعي فكأنَّه يقول إنَّ سبب بناء (إذْ)، هو الشبه الوضعي، والافتقاري، فالشبه الوضعي يكمن في وضعها على حرفين، والافتقاري لكونها محتاجة للجملة بعدها كـــ(حيثُ، وإذَا).

٤. ذهب الدسوقي إلى أنَّ سبب بناء (إذْ) هو الشبه الوضعي كونها موضوعة على حرفين.

**المطلب الثاني: (أمْسِ):**

وهي من الظروف، تكون مبنية إن أردتَ بها اليوم الذي قبل يومك، ولهذا البناء علة أجرتْ عليه البناء ولزوم الكسرة في كل حال، وقد تباينت آراء النحويين وأقوالهم في سبب بناء (أمسِ).

قال المبرد: "ومن المبينات (أمسِ) تقول (مضى أمسِ بما فيه، ولقيتُكَ أمسِ يا فتى) وإنَّما بني لأنَّهُ اسم لا يخص يوماً بعينه، وَقد ضارع الحروف وذلك أنَّك إذا قلتَ: (فَعلتُ هذا أمسِ يا فتى) فإنَّما تعني اليوم الذي يلي يومك، فإذا انتقلت، عن يومك انتقل اسم (أمسِ) عن ذلك اليوم؛ فإنَّما هي بمنزلة (مِنْ) التي لابتداء الغاية فيما وقعت عليه، وتنتقل من شيء إلى شيء"(١٢)، فهو يرى أنَّ سبب بنائها الشبه المعنوي بـــ(مِنْ) التي تفيد ابتداء الغاية، وهذه المشابهة جعلت هذا الاسم مبنياً.

وأمَّا أبو سعيد السيرافي فيخالف مَن سبقه في ذلك، فهو يرى أنَّ شبهها بمعنى الإشارة صيرها مبنية لتضمنها ذلك المعنى، والذي يكون أصلًا لحرف لم تضعه العرب، بل قاسوا عليه، لذلك صرح بقوله: "وإنَّما بني لأنَّه ظرف في الأصل، وصار فيه معنى الإشارة؛ لأنَّك إذا قلت (أمسِ)، فإنَّما تشير إلى اليوم الذي تاليه يومك"(١٣)، وهذا النوع من الشبه يسمى الشبه المعنوي.

ويعلل أبو علي الفارسي بناءها لتضمنها معنى (أل) التعريف، فيصرح قائلًا: "ألا ترى أنَّه زعم أنَّهم أرادوا به (لله أبوك)، فلما لم يذكر لام المعرفة لم تضمن الاسم معناها، بني كما

بني (أمسِ)، لمَّا تضمن معنى الألف واللام"[١٤]، وتضمن معنى الألف واللام هو تحت الشبه المعنوي بلا خلاف.

وكذا قال ابن جني: "و(أمسِ) لتضمنه معنى حرف التعريف"[١٥]، إذ إنَّه يرى تضمن (أل) التعريف سبباً لبنائها، والذي وصفناه بالشبه المعنوي، وهو بذلك يتبع الفارسي في علة بناء (أمسِ)، وتبعه في ذلك ابن بابشاذ [١٦]، والزمخشري [١٧]، وابن الخشاب [١٨]، ووافقه ابن الأثير[١٩]، وصدر الأفاضل الخوارزمي[٢٠]، وابن الخباز[٢١]، وعلم الدين السخاوي[٢٢]، وابن يعيش[٢٣]، وابن الحاجب[٢٤]، والشاطبي [٢٥].

والذي يظهر مما سبق أنَّ سبب بناء (أمسِ) محل خلاف بين العلماء على أقوال:

١. إنَّها مبنية لمشابهتها حرف الجر الذي يفيد ابتداء الغاية وهو (مِنْ)، وهذا الذي نص عليه الفارسي.
٢. إنَّها مبنية لتضمنها معنى الإشارة، وهو الحرف الذي لم تضعه العرب بل قاسوا عليه شبهه كما للشرط حرف، وللاستفهام حرف، فيجب أن يكون للإشارة حرف، فلما تضمن (أمسِ) معنى هذا الحرف بني، وهذا قول السيرافي.
٣. إنَّها مبنية لتضمنها معنى الألف واللام، فهي تخصص يوماً بعينه، وهو اليوم الذي قبل يومك، وهذا قول الفارسي وابن جني، ابن بابشاذ، والزمخشري، وابن الخشاب، ووافقه ابن الأثير، وصدر الأفاضل الخوارزمي، وابن الخباز، وعلم الدين السخاوي، وابن يعيش، وابن الحاجب، والشاطبي.

**المطلب الثالث: (حَيْثُ):**

فهي من الظروف المكانية المبنية على الضم، ولذلك البناء سبب، جعل الاسم المتمكن الأمكن في أصله معدولًا عن تمكنه إلى الثبات ولزوم علامة واحدة في جميع أحواله الإعرابية، فيكون مبنيًّا، وقد قال علماء النحو عدة أقوال في (حَيْثُ).

يوضح أبو سعيد السيرافي القول في علة بنائها الذي يكون من سببين، الإبهام، والافتقار، فإبهامها يكون في وقوعها على الجهات الستة لعدم وجود ما يفسر دلالتها المكانية، والافتقار لكونها محتاجة لما تتصل معه لتدل على معناها، إذ قال: "وهي مبنية في جميع وجوهها، والذي أوجب بناءها علتان إحداهما أنَّها تقع على الجهات الستة، وهي (خَلْفَ، وقُدَّامَ، ويُمْنَةً، ويُسْرَةً، وفَوْقَ، وأسْفَلَ)، وتقع على كل مكان، وكل واحد من هذه الجهات تقع مضافة إلى ما بعدها، وأبهمت (حَيْثُ) فوقعتْ عليها كلها ولم يخص مكانها دون مكان، فشبهوها لإبهامها في الأمكنة (بإذْ) المبهمة في الزمان الماضي كله، فلمَّا كانت (إذْ) مضافة إلى جملة موضحة لها، أوضحت

(حَيْثُ) بالجملة التي أوضح بها (إذْ) من ابتداء وخبر وفعل وفاعل، فلمَّا استحقتِ الإضافة ومنعتها، صارتْ بمنزلة (قَبْلُ، وبَعْدُ)، إذ حذف المضافتان إليه وبُنيتْ كما بُنيتا.

والعلة الثانية أنَّه ليس شيء من غير الأزمنة، وما في معناها يضاف إلى الجمل إلَّا (حَيْثُ)، فلمَّا خالفت أخواتها (حَيْثُ) بأنَّها قد أضيفت إلى الجملة بنيت لمخالفتها أخواتها ودخولها في غير بابها، أعني في مشابهة (إذْ) من الإضافة إلى الجمل، واستحقت أن تبنى على السكون، لأنَّ المبني على حركة من الأسماء هو ما كانت له حالة في التمكن، مثل (قَبْلُ، وبَعْدُ، وأوَّلُ، ومَنْ حلَّ، ويا زيدُ)، وكان حكم آخره أن يكسر لالتقاء الساكنين"[٢٦]، ولعل هذين السببين كسبب واحد، لأنَّ الافتقار متسَبَّبٌ عن الإبهام، لأنَّ كل مبهَم في أصله يَفتقِر لِمَا يُدلِّلُ على معناه، فيحتاج إلى المضاف ليزيل عنه إبهامه ويتمم معناه الذي يكون عليه بعد الإضافة.

قال المبرد: "وأما قولنا في حَيْثُ إنَّها لَا تتمكن فإنَّها تحتاج إلى تفسير على حيالها فذلك لأنَّ (حَيْثُ) في الأمكنة بمنزلة (حِينَ) في الأزمنَة تجري مجراها وتحتاج إلى ما يوضحها كما يكون ذلك في الحين إلا أَنَّ (حِينَ) في بابها وهذه مدخلة عليها فلذلك بنيت"[٢٧]، فالتفسير الذي احتاجته (حَيْثُ) هو الجمل التي تفتقر إليها ليتضح معناها وتظهر دلالتها حين تقترن مضافة لتلك الجمل، فهي مبهمة إن أُفرِدتْ، فالافتقار الذي فيها كان كافيًا لبنائها.

ويصرِّحُ ابنُ الأثيرِ باحتياجها للإضافةِ إلى الجمل، إذْ يقولُ: "ومثاله في الاسم (حَيْثُ، وقَبْلُ، وبَعْدُ) فبنيت (حَيْثُ) للزومها الإضافة إلى الجمل"[٢٨]، فهذا سبب بناء (حَيْثُ)، فهي مفتقرة لغيرها معناها كما يفتقر الحرف إلى غيره، وهذا هو الشبه الافتقاري الذي عدَّه علماء النحو من أنواع الشبه المفضي إلى البناء.

و يوافق أبو حيان الأندلسي مَنْ سبقه في علة بناء (حَيْثُ)، ويزيد على ذلك بقوله: "وعلة بناء حيث إذا كانت شرطية تضمنها معني حرف الشرط، وإذا لم تكن للشرط فعلة بنائها شبهها بالحرف في افتقارها؛ إذ لا تستعمل إلا مضافة، أو في إبهامها، كما أنَّ الحرف مبهم"[٢٩]، فعلة بنائها عنده من وجهين، الأول كونها مفتقرة لغيرها كما يفتقر الحرف، والثاني كونها مبهمة فلا دلالة فيها لمكان دون مكان، لأنَّها تقعُ على الجهات الستِّ جميعًا، فهاتانِ علتانِ، تَسبَّبَا مجموعتينِ أو مفردتينِ في بناء (حَيْثُ)، فالافتقار، والإبهام خَصْيصَتَانِ مما يختص به الحرف، فمَنْ شابَهَهُ بهما، بني كما يبنى الحرف.

ويفسر أبو الفداء عماد الدين سبب بنائها لكونها مفتقرة إلى غيرها كما يفتقر الحرف، قائلًا: "ومن الظروف المبنيّة (حَيْثُ)، وبُنِيتْ لافتقارها إلى جملة تبيِّن معناها كافتقار الموصول إلى الصلة"[٣٠]، فهي من الظروف المبهمة، فتأتي الجمل التي تضاف إلى حيث فتفصح عن معناها وتزيل إبهامها، وهذا التوافق بين (حَيْثُ) والحرف، يسمى الشبه الافتقاري.

ولا يخالف ابن فرحون من سبقه في علة بناء (حَيْثُ)، إذ صرح بقوله: "و(حَيْثُ): ظرف مكان مبهم، لازمٌ للظرفية غالبًا...، وهي مبنية لافتقارها إلى جملة تُضَاف إليها"(٣١)، فالشبه الافتقاري هو سبب بناء (حَيْثُ)، ووافقه الشاطبي(٣٢)،والفارضي(٣٣)، والدسوقي(٣٤).

فالقول في بناء (حَيْثُ) كان على وجهين:

١. أنَّ سبب بنائها هو الافتقار الذي عليه كثير من النحويين، لأنَّها تفتقر إلى غيرها كما يفتقر الحرف إلى غيره كي يتضح معناه، وهذا قول المبرد، وابن الأثير، وأبي الفداء عماد الدين صاحب حماة، وابن فرحون، والشاطبي، والفارضي، والدسوقي.

٢. أنَّ سبب بنائها هو الافتقار الذي في الحرف ويشابهه فيه الاسم المبني، والإبهام، فـ(حَيْثُ) من الظروف المبهمة التي تدل على الجهات الستَّة، وهذا سبب آخر، وهذا قول السيرافي، وأبي حيان الأندلسي.

**المطلب الرابع: (قَبْلُ، وبَعْدُ):**

وهما من الظروف المبهمة، التي يراد بها المكان، وقد يراد بها الزمان، وهذه الأسماء لا تلازم الإعراب، ولا تلازم البناء فلها حالات تجعلها معربة، وحالة تجعلها مبنية، فأما حالات الإعراب؛ فعند إضافتها لفظًا، نحوُ: (جئتُ قبلَ زيدٍ)، أو حذف المضاف إليه ونوي لفظه، نحو: (ومِنْ قبلِ نادى كلُّ مولى قرلبةً)، أو حذف المضاف ولم ينوَ لفظه ولا معناه فتصبح نكرة، كقولك: (وسَاغ ليَ الشرابُ وكنتُ قبلًا)، فهذه الثلاثة مما تعرب فيها، وتبنى حين يحذف المضاف وينوى معناه دون لفظه، كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم٤].

ولهذا البناء الطارئ على (قبلُ وبعدُ) علة كما لغيرهما من المبنيات، ولا تخلو هذه العلة من أن تكون مما يختص به الحرف، فنازعه فيه الاسم المعرب فبني، فكان كلام النحويين مفتاحاً لمغاليق تلك العلل.

قال أبو سعيد السيرافي في سبب بناء (قَبْلُ، وبَعْدُ): "وأمَّا (قَبْلُ وبَعْدُ)، فإنَّ أصلهما في الكلام أن يكونا مضافتين وكذلك حقهما في معناهما، كقولك (جِئْتُكَ قَبْلَ يومِ الجُمُعَةِ، وقَبْلَ وبَعْدَ يَومِ التَقَينَا) فيه فحذف ما أضيفتا إليه واكتفى بمعرفة المخاطب فصارا بمنزلة بعض الاسم، لأنَّ المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، فلما بقي المضاف دون المضاف، إليه وتضمن معنى الإضافة وجب أن يبنى، لأنَّ بعض الاسم مبني فإذا نكِّرا لحقهما الإعرابُ"(٣٥)، فهما أيْ: (قَبْلُ،

وبَعْدُ) لشدة احتياجهما لغيرهما وافتقارهما للمضاف إليه كونهما ظروف مبهمة تحق على المكان والزمان شَابَهَا الحرفَ في افتقاره إلى ما سواه، وهو الذي يسمى الشبه الافتقاري.

ويعزو ابن الوراق ذلك البناء إلى احتياج هذين الظرفين إلى الإضافة، فهما مع المضاف والمضاف إليه كاسم واحد، فلما حذف المضاف إليه كانت قبل وبعد كبعض الاسم فبنيا، لأنَّ بعض الاسم لا يدل على شيء منه، بل مفتقر إلى بعضه الآخر ليدل على معناه، و(قَبْلُ وبَعْدُ) يفتقران للإضافة فيشابهان الحرف بذلك، فقال في ذلك معللًا: "فَإِن قَالَ قَائِل: مِمَّن (حَيْثُ) اسْتحقَّت (قَبْلُ وبَعْدُ) البناء، فالجواب في ذلك أنَّ (قَبْلُ وبَعْدُ) يضافان إلى الأسماء، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلمَّا حُذف ما أضيف إليه ودلَّا عليه، جرى مجرى بعض الاسم، وبعض الاسم مبنِيٌّ، فلهذا وجب أن يبنى"(٣٦)، وهذا مما يختص به الحرف وشابهه فيه الاسم مشابهة قوية، فنال بعض صفات الحرف وهي البناء.

و يوافق ابن بابشاذ من قبله في علة بناء هذين الاسمين، إذ صرح قائلًا: "والأسماء مثل (قَبْلُ، وبَعْدُ)، إذا قطعا عن الإضافة، كقوله سبحانه: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم٤]، أصله (للهِ الأمرُ مِنْ قَبْلِ الأشياءِ ومِنْ بَعْدِ الأشياءِ)، فقطع (قَبلُ وبَعدُ) عن هذه الإضافة، وضمنا معناها فأشبها الحرف فبنينا بناء الحرف"(٣٧)، فالشبه الذي ينص عليه هو الشبه الافتقاري الذي في الحرف وفي (قَبْلُ وبَعْدُ)، وكذا قال ابن الأثير(٣٨)، والعكبري(٣٩)، وابن الخباز(٤٠)، وابن يعيش(٤١) وابن عقيل(٤٢)، والشاطبي(٤٣).

ومما سبق يتضح أنَّ سبب بناء (قبلُ وبعدُ) الظرفيتين، هو شبهها بالحرف شبهًا افتقاريًّا، وهذا قول كثير من النحويين، من الذين ذكرتهم.

المطلب الخامس: (قَطُّ):

وهي من الظروف الزمانية التي تستغرق الزمن الماضي، قال ابن هشام: "ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات، وتختص بالنفي يقال: (مَا فعلتُه قَطُّ)، والعامة يقولون (لا أفعلُهُ قَطُّ)، وهو لحن، واشتقاقه من (قَطَطْتُه) أي (قَطَعْتُه)، فمعنى (ما فعلتُه قَطُّ)، (ما فعلتُه فيما انقَطعَ مِن عمري)، لأنَّ الماضي منقطع عن الحال والاستقبال"(٤٤).

وذكر سيبويه سبب بنائها، فقال: "وأمَّا (قَطُّ، وعَن، ولدُنْ) فإنهنَّ تباعدنَ من الأسماء، ولزمهن ما لا يدخل الأسماء المتمكنة، وهو السكون، وإنَّما يدخل ذلك على الفعل نحوُ (خُذْ، وزِنْ)، فضارعتِ الفعل وما لا يُجَرُّ أبدًا، وهو ما أشبه الفعل، فأجريت مجراه ولم يحركوه"(٤٥)، فهو يرى أنَّ سبب بناء (قَطُّ) مشابهتها للفعل.

ووافقه أبو سعيد السيرافي في ذلك قائلًا: "وأمَّا (قَطُّ) فهي مسكنة مبنية على ذلك، والذي أوجب بناءها على ذلك أنَّها اسم وقع موقع فعل الأمر في أول أحواله، وفعل الأمر مبني على السكون فبني (قَطُّ) لذلك"(٤٦)، فالسيرافي يرى أنَّها مشابهة للفعل فبنيت.

أمَّا ابن بابشاذ فإنَّه يرى أنَّ سبب بناء (قَطُّ)، لأنَّها مقطوعة عن الإضافة ومفتقرة إلى ما يتمم معناها فشابهت الحرف من هذا الوجه فبنيت، وهذا بيان قوله: "و(قَطُّ)، مبنية لقطعها عن الإضافة كقطع (قبلُ، وبعدُ)"(٤٧)، فـ(قبلُ وبعدُ) من الأسماء التي تلازم الإضافة، و(قَطُّ) مثلهما في ذلك، وهذا هو الشبه الافتقاري.

ويعلل العكبري بناءها حين شابهت الحرف، لتضمنها معنى (فِي)، فهي تشابهها في المعنى، وهذا الشبه أورثها البناء، إذ قال: "فأمَّا (قَطُّ) المشدَّدة فمعناها مَا مضى من الزَّمان دون المستقبل وبنيت لوجهين أحدهمَا أنَّها أشبهت الفعلَ الماضي إذ كانت لا تكون إلَّا له، والثاني أنَّها تضمَّنت معنى (فِي)، لأنَّ حكمَ الظرف أن تحسن فيه (فِي) ولمَّا لم تحسن هَاهُنَا كانَ الظرف متضمنًا"(٤٨)،

وقال السخاوي إنَّ سبب بنائها يعود إلى الشبه الوضعي بـ(قَط) الخفيفة، فهي موضوعة على حرفين، فقال: "وبنيت (قَطُّ) لأنَّها مشابهة لـ (قَط) الخفيفة؛ لأنَّك إذا قلت: (ما رأيته قط)، فقد قطعت الطمع عن الرؤية، فقرب في المعنى من قولك: قط، أي اكتف"(٤٩)، إذ يرجح عنده هنا الشبه الوضعي على غيره ، ووافقه أبو الفداء عماد الدين (٥٠).

ويرى ابن يعيش أنَّ بناء (قَطُّ) لانقطاعها عن الإضافة، قائلًا: "اعلم أنَّ قَط بمعنى الزمان الماضي، يقال: (ما فعلتُه قَطُّ)، ولا يقال: (لا أفعلُه قطُّ)، وهي مبنية على الضم، لأنَّها ظرفٌ، وأصلُ الظروف أن تكون مضافة، فلما قُطعت عن الإضافة، بُنيت على الضم كـ(قَبْلُ، وبَعْدُ)"(٥١)، وهذا الانقطاع المفضي إلى البناء ضرب من الافتقار الذي في الحرف.

بينما يرى ابن مالك أنَّ سبب بنائها تضمنها معنى (في) و(مِن) الاستغراقية، فيقول: "وبني (قَطُّ) لتضمن معنى (فِي) و(مِن) الاستغراقية على سبيل اللزوم، أو لشبه الحروف في الافتقار إلى جملة"(٥٢)، وهذا التضمن هو من الشبه المعنوي، فسبب بنائها عند ابن مالك مشابهتها لـ(فِي)، و(مِنْ) الاستغراقية)، ووافقه ابن عقيل(٥٣).

ويذهب أبو حيان الأندلسي إلى أنَّ بناءها معزوٌّ إلى كونها مبهمة كما الحرف، إذ يقول: "قَطُّ) اسم مبني، وأصله التشديد، نقلت من (القطِّ)، وهو القطع إلى الطرف، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ (ما رأيتُه قَطُّ) معناه: (ما رأيتُه فيما انقطعَ مِن عمري)، وإنَّما بني لشبهه بالحرف في إبهامه؛ لأنَّه وقع على كل ما تقدم من الزمان؛ كما أنَّ (من) إذا أردت التبعيض أتيت بها في كل متبعض"(٥٤)، فالإبهام موروث من الافتقار إلى الدلالة، ووافقه السيوطي(٥٥)

أمَّا ابن هشام الأنصاري فإنه يخالف من سبقه من علماء النحو في ذلك فصرَّح قائلًا: "وبنيت لتضمنها معنى (مُذْ، وإلى) إذ المعنى (مُذ أن خلقتَ أَو مذ خلقت إلى الآنَ)"(٥٦)،فسبب بنائها مشابهتها في المعنى لـــ(مُذْ، وإلى) وهذا هو الشبه المعنوي، وكذا قال خالد الأزهري(٥٧).

ويشبهها ابن فرحون بـــ(قَدْ) والتي تدل على التحقيق إن دخلت على الفعل الماضي، فقال: "و(قَطُّ): بفتح القَاف، وتشديد الطاء مَضمُومة، ظرفُ زمان لاستغراق ما مضى، يختصُّ بالنفي، ولا يجوزُ دخُولها على فعل الحال، ولُحِّن مَن قال: (ما أفعله قَطُّ)، وبُنيت لتضمنها معنى (قَدْ)"(٥٨)، فهي تشبهها شبهًا معنويًا عنده.

وبناؤها للوضع على حرفين كما قرره الدسوقي في حاشيته على المغني بقوله: "قوله: (إنَّها مبنية) أي: للشبه الوضعي"(٥٩).

فمِن تعدد الأقوال السابقة يتلخص ما يأتي:

١. اختلف علماء النحو في سبب بناء (قَطُّ) على أقول، وكل له فيما رآه دليل معتبر، أسند إليه حكمه.
٢. أنَّ سبب بنائها مشابهة الفعل، وهذا قول سيبويه والسيرافي، والعكبري في أحد قوليه.
٣. أنَّ سبب بنائها يعود إلى قطعها عن الإضافة وافتقارها إلى ما يتمم معناها، وهذا هو الشبه الافتقاري، وهو قول ابن بابشاذ، وابن يعيش.
٤. أنَّ سبب بناء (قَطُّ)، هو لشبهها في الوضع بـــ(قَط) الخفيفة، أي: الشبه الوضعي، وهذا قول السخاوي، وأبو الفداء عماد الدين، والدسوقي.
٥. أنَّ سبب بنائها الإبهام الذي يعتريها، فهي معدومة الدلالة في ذاتها، وهذا قول أبي حيان الأندلسي، والسيوطي، ولعله ضرب من الشبه الافتقاري، الذي يكون في الاسم المبهم.
٦. أنَّ سبب بنائها تضمنها معنى (مُذْ، وإلى)، –وهو ضرب من الشبه المعنوي– وهذا قول ابن هشام الأنصاري، وخالد الأزهري.
٧. أنَّ السبب في بنائها تضمنها معنى (قَدْ)، لأنَّ (قَدْ) تتصل بالفعل الماضي، فتدلُّ على تحقيق حصوله وانقضائه في الزمن الماضي، وهذا قول ابن فرحون.

**المطلب السادس: (لدى):**

لدى: "وهي ظرف يلازم النصـــب على الظرفية، ومعناها (عِندَ)، كما تلازم الإضـــافة إلى المفرد"(٦٠).

وهي من الأسماء التي بنيت في جميع أحوالها، مفردة ومضافة، ولبنائها علة عارضة، لأنَّ الأصل في جنسها من الأسماء أن يكون معربًا، ولكن هناك أسبابًا حالت دون ذلك.

تكلَّم ابن يعيش في سبب بنائها، إذ يقول: "أعلم أنَّ (لدَى) ظرف من ظروف الأمكنة بمعنى (عِندَ)، وهو مبني على السكون، والذي أوجب بناءه فَرْطُ إبهامه بوقوعه على كل جهة من الجهات الستِّ فليس في ظروف الأمكنة أَبْهَمُ منَ (لدَى، وعِنْدَ)، ولذلك لزمت الظرفيَّةَ، فلم تتمكن تمكن غيرها من الظروف، فَجَرَتْ لذلك مجرى الحرف في إبهامه"(٦١)، فشدة إبهامها وافتقارها لما يفسر معناها ألبسها ثوب البناء، فهي لا تقع على جهة دون جهة من الجهات، لما فيها من مشابهة الحرف في ذلك، فسبب البناء عنده هو الافتقار.

بينما يعلل ابن الحاجب بناءها لمشابهتها الحرف في وضعه، فالأصل في الحرف أن يوضع على حرف، أو حرفين، فكان هذا شبهًا كافيًا لبنائها، فقال: "إنَّما بنيت (لدُنْ) مع الإضافة ولم تبنَ (قَبْلُ، وبَعْدُ) إلا عند الاقتطاع، لأنَّ من جملة لغات لَدُنْ (لَد)، وهي موضوعة وضع الحروف، فبنيت كما بنيت (مُذْ، الاسمية وعَنْ الاسمية وكَمْ، ومَنْ)"(٦٢)، فالشبه الوضعي عنده هو سبب بنائها.

ويقول أبو حيان الأندلسي بأنَّ شبهها بالحرف في الاستعمال جعلها مبنية، إذ يقول: "(لَدُنْ) مبنية لشبهها بالحرف في لزومها استعمالًا ولحدًا، وهو كونها مبدأ غلية، وامتناع الإخبار بها وعنها، فلا يبني عليها المبتدأ، بخلاف عند ولدي، فإنَّهما لا يلزمان استعمالًا واحدًا، بل يكونان لابتداء الغلية وغيرها، ويبنى عليهما المبتدأ،قال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام ٥٩]، وقال: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾[المؤمنون٦٢]، ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[ق ٣٥]"(٦٣)، فالشبه الاستعمالي عند أبي حيان الأندلسي هو سبب البناء.

قال أبو الفداء عماد الدين: "ولدى بفتح اللَّام وفتح الدَّال، وإنّما بنيت لأنَّ وضع (لَدْ ولَدُ) وضع الحرف، وأجريت بقية اللغات مجراها"(٦٤)، فهو يرى الشبه الوضعي سببَ بنائها.

فأسباب بناء (لَدَى) متعددة، فكل له قول في بنائها، وهي كما يأتي:

١. شدة إبهام (لَدى) التي جعلتها مشابهة للحرف، فالحرف محتاج ومفتقر لما يبين معناه لشدة إبهامه، كما أنَّ (لَدَى) شديدة الإبهام في ذاتها تتضمن معاني الجهات الستة، (فوقَ، وتحتَ، وأمامَ، وخلفَ، ويمينَ، وشمالَ)، وهذا قول ابن يعيش.
٢. وضعها على وضع الحرف، فالأصل في الحرف أن يوضع على حرف، أو حرفين، والأصل في الأسماء أن توضع على ثلاثة أحرف وأكثر، فهذا الشبه في أصل وضعها جعلها مبنية، وهو قول ابن الحاجب، ووافقه أبو الفداء عماد الدين
٣. أنَّ شبهها بالحرف من حيث الاستعمال جعلها مبنية، وهذا قول أبي حيان الأندلسي.

**المطلب السابع: (مُذْ، ومُنْذُ) الاسْمِيَّتَانِ:**

وهما ظرفان من ظروف الزمان، يختصان به فلا يدلان على المكان، والأصل في ظروف الزمان إعرابها منصوبة على تقدير (فِي)، وقد بنيا لعلة حلَّت عليهما، فوسمتهما بالبناء، ولزوم علامة واحد، وقد كان لعلماء النحو آراء في هذه العلة الموجبة للبناء.

قال أبو البركات الأنباري: "فإن قيل: فَلِمَ بُنيت (مُذْ، ومُنْذُ)؟ قيل: لأنَّهما إذا كانا حرفين بُنيا، لأنَّ الحروف كلها مبنية، وإذا كانا اسمين بُنيا لتضمنهما معنى الحرف، لأنَّك إذا قلتَ: (مَا رأيته مُذْ يومانِ ومُنْذُ ليلتانِ)، كان المعنى فيه: (ما رَأيتُه مِن أوَّلِ اليومينِ إلى آخرِهما، ومِن أوّلِ الليلتينِ إلى آخرِهما)، ولَمَّا تضمَّنا معنى الحرف، وجب أن يُبنيا"[٦٥]، فالأنباري ينسب علة بنائهما إلى الشبه المعنوي الذي تضمنته (مُذْ، ومُنْذُ)، فهما يدلان على ما يفيده حرْفَا الجرِّ (فِي، وإلى)، ولمَّا تضمنتا معاني هذين الحرفين وشَابَهَتَاهُمَا بُنِيَا.

ولتضمنها معنى الحرف من وجه، وافتقارها من جه آخر، سبب بنائهما عند العكبري، إذ يصرح بهذا بقوله: "وإنَّما بنيت (مُذْ) وهما اسمان لوجهينِ أحدُهما تضمَّنهما معنى الحرف أي (ما رأيتُه مِن هذا الأمد إلَى هذا الأمدِ)، وَالثَّانِي أنَّهما ناقصتان فأشبهتا (كَمْ) فِي الخبر"[٦٦]، فالشبه المعنوي، والافتقاري، هما وجها بناء (مُذْ، مُنْذُ).

وأمَّا أبو الفداء عماد الدين صاحب حماة فيعزو بناءهما لشبهها المعنوي بحرف الجر (مِن)، إذ يقول: "وبُنيا لشبههما بـــ(مِنْ) لأنَّهما لابتداء الغاية في الزمان كما أنَّ من الابتداء لغاية في المكان"[٦٧]، فهذا الشبه المعنوي بمضمون (مُذْ، ومُنْذُ) كان سببًا لبنائهما، ووافقه في قوله ابن الخباز [٦٨].

فخلاصة أقوال العلماء علة البناء في (مُذْ، ومُنْذُ) على النحو الآتي:

١. أنَّ الشبه المعنوي هو الذي اشتركت فيه أوجه القول عند المعللين لسبب بنائهما، فهو واضح عندهم غير خافٍ.
٢. أنَّ الشبه المعنوي بحرف الجر الذي يدل على الظرفية وهو (فِي)، وبحرف الجر الذي يدل على انتهاء الغاية وهو (إلى) هو سبب بنائهما، وهذا قول أبي البركات الأنباري.
٣. أنَّ الشبه المعنوي بحرف الجر (مِنْ)، والشبه الافتقاري، هما سبب بنائهما، وهذا قول العكبري.

أنَّ الشـــبه المعنوي بحرف الجر (مِنْ) هو علة بنائهما، هو قول أبي الفداء عماد الدين صاحب حماة.

## الـــنـــتـــائـــــــج

بعد رحلة طويلة في طيات الكتب وبين السطور، نحط رحالنا في هذه الخاتمة، مدونين ما توصلنا إليه من نتائج هذه الدراسة التي كانت في مشابهة الظروف للحروف، حيث تتبعنا فيه الكثير من أقوال علماء النحو الذين زينتْ موائد علومهم اللغوية أقوال المشابهة وما أثرت فيه في تغيير حكم، أو عمل، كونها ضرباً من القياس، ومصدراً من مصادر الاستدلال، وضرباً من التعليل، ونثرناها في صحائف الخلاصة، وجمعنا الراجح منها وما كان عليه الجمهور من علماء النحو، -رحمهم الله تعالى- وهي كما يأتي:

١. للمشابهة بين الظروف التي هي من جنس الأسماء وبين الحروف أثر ظاهر في تغيير حكم هذه الظروف من الإعراب إلى البناء.
٢. اعتنى القدماء من علماء النحو في المشابهة، بخلاف المحدثين الذين لم يجعلوا للمشابهة حظًّا في مدوناتهم العلمية إلا بعض الأقوال القليلة.
٣. تكلم جمع من علماء النحو في سبب بناء (إذْ، وإذَا)، فقال ابن بابشاذ إنَّ الشبه الافتقاري هو سبب بنائهما، وتبعه فيه ابن مالك، وابن الناظم، وناظر الجيش، والصبان.
٤. أورد النحويون أقوالًا في علة بناء (أمسِ)، والذي عليه جمهورهم أنَّها مبنية لتضمنها معنى الألف واللام، فهي تخصص يومًا بعينه، وهو اليوم الذي قبل يومك، وهذا قول الفارسي وابن جني، ابن بابشاذ، والزمخشري، وابن الخشاب، وابن الأثير، وصدر الأفاضل الخوارزمي، وابن الخباز، وعلم الدين السخاوي، وابن يعيش، وابن الحاجب، والشاطبي.
٥. إنَّ سبب بناء (حَيْثُ) هو الافتقار الذي عليه كثير من النحويين، لأنَّها تفتقر إلى غيرها كما يفتقر الحرف إلى غيره كي يتضح معناه، وهذا قول المبرد، وابن الأثير، وأبي الفداء عماد الدين صاحب حماة، وابن فرحون، والشاطبي، والفارضي، والدسوقي.
٦. إنَّ سبب بناء (قبلُ وبعدُ) الظرفيتين، هو شبههما بالحرف شبهًا افتقاريًّا، وهذا قول كثير من النحويين.
٧. إنَّ سبب بناء (قَطُّ) لم يكن مجل اجماع علماء النحو، بل نسبه قوم للشبه بالفعل، ونسبه آخرون للشبه الوضعي، ونسبه قوم للشبه الافتقاري.
٨. إنَّ الشبه الافتقاري سبب بناء (لَدَى)، وهذا ما صرح به بعض علماء النحو، بينما نسبه للشبه الوضعي آخرون من علماء النحو.
٩. إنَّ الشبه المعنوي هو سبب بناء (مُذْ، ومُنْذُ)، وهذا ما عليه الجمهور من النحويين، ولكنهم تباينوا في المشبه به على أقوال.

**الهوامش والمصادر:**

(١) شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ٦٧٥/٢.

(٢) شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة الأولى ١٩٧٧م، ١٨٢/١.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر- العراق، الطبعة الأولى ١٩٨٢م، ١٣٠/١و١٣١.

(٦) شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد - محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان-القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م٢٠٧/٢.

(٧) المصدر نفسه ٢١١/٢.

(٨) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ٢٨٠ و ٢٨١.

(٩) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ، ١٩٣٥/٤.

(١٠) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ -١٩٩٧م، ٨١/١.

(١١) حاشية الدسوقي، للعالم العلامة الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠هـ)، على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، (ت٧٦١هـ)، ضبطه وصححه ووضع حواشيه عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠٧م-١٤٢٨هـ٢٣٥/١.

(١٢) المقتضب، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبي العباس، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى (د.ت) ، ١٧٣/٣.

(١٣) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ م، ٤ /٥٠.

(١٤) المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسيّ (ت٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، ١٠٣.

(١٥) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة (د.ت)، ٣٠٢/٢.

(١٦) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١٨٣/١.

(١٧) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م، ٢١٦.

(١٨) ينظر: المرتجل (في شرح الجمل)، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م، ١٠٣.

(١٩) ينظر: البديع في علم العربية، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى- مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ، ٤٢/١.

(٢٠) ينظر: التخمير، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٠ م، ١٣٣/٢.

(٢١) ينظر: توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م، ٧١.

(٢٢) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبي الحسن، علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: محمد الدالي، تقديم: شاكر الفحام، الناشر: دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م، ١٣٩/١.

(٢٣) ينظر: شرح المفصل ١٣٦/٣.

(٢٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب، لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، ٧٨٢/٢.

(٢٥) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠ هـ)، تحقيق: مجموعة محققين وهم:

- الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين
- الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البنا.
- الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبيتي.
- الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش.
- الجزء الخامس/ د. عبد المجيد قطامش.
- الجزء السادس/ د. عبد المجيد قطامش.
- الجزء السابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي.
- الجزء الثامن/ د. محمد إبراهيم البنا.
- الجزء التاسع/د. محمد إبراهيم البنا.

الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م، ١٢٧/١.

(٢٦) شرح كتاب سيبويه ٥١/١.

(٢٧) المقتضب ٣٤٦/٤.

(٢٨) البديع ٥١/١.

(٢٩) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د.حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨ – ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ – ٢٠١٣ م، ٦٥/٨.

(٣٠) الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى٢٠٠٠ م ٢٨٦/١.

(٣١) العُدّة في إعراب العُمدَة، لبدر الدين أبي محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث، الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة، الطبعة: الأولى، (د.ت)، ١٣١/١و١٣٢.

(٣٢) ينظر: المقاصد الشافية ١٢٨/١.

(٣٣) ينظر: شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، العلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ)، تحقيق: أبي الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م، ٨٢/١.

(٣٤) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٣٥٧/١.

(٣٥) شرح كتاب سيبويه ٦٧/١.

(٣٦)علل النحو، لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبي الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض – السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م، ٢٢٩.

(٣٧) شرح المقدمة المحسبة ٢٩٤/٢.

(٣٨) ينظر: البديع ٤١/١و٤٢.

(٣٩) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر– دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، ٨٢/٢.

(٤٠) ينظر: توجيه اللمع ٧٠.

(٤١) ينظر: شرح المفصل ١٠٤/٣.

(٤٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، الطبعة الأولى، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ)، ٣٥٣/٢.

(٤٣) ينظر: المقاصد الشافية ١٣٦/٤.

(٤٤)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك – محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق،

الطبعة السادسة ١٩٨٥م، ٢٣٢.

(٤٥)الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبي بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م ٣٧٣/٢.

(٤٦) شرح كتاب سيبويه ٧٢/١.

(٤٧) شرح المقدمة المحسبة ١٨٤/١.

(٤٨) اللباب ٨٥/٢.

(٤٩) سفر السعادة ٨٥٠/٢.

(٥٠) ينظر: الكناش ٢٩١/١.

(٥١) شرح المفصل ١٣٨/٣.

(٥٢) شرح التسهيل ٢٢٢/٢.

(٥٣) ينظر: المساعد ٥١٧/١.

(٥٤) التذييل والتكميل ١٠/٨.

(٥٥) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر، الطبعة الأولى (د.ت)، ٢١٦/٢.

(٥٦) مغني اللبيب ٢٣٢.

(٥٧) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد ابن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ٥٢٦/١.

(٥٨) العدة ٤٩١/١.

(٥٩) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٤٨٠/١.

(٦٠)المعجم المفصل في النحو العربي، للدكتورة عزيزة فوال بابستي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠٤م-١٤٢٥هـ، ٢/ ٨٧٩.

(٦١) شرح المفصل ١٢٧/٣و١٢٨.

(٦٢) أمالي ابن الحاجب ٨٢٩/٢.

(٦٣) التذييل والتكميل ٧٠/٨.

(٦٤) الكناش ٢٩٠/١.

(٦٥)أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ٢٠٠و٢٠١.

(٦٦) اللباب ٣٧٣/١.

(٦٧) الكناش ٢٨٩/١.

(٦٨) توجيه اللمع ٧٠.